

**دور التمويل الإسلامي في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة
العربية السعودية**

إعداد الطالب/

محمد رمزي علي

٢٦١٠٠١٠٧١

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د.فايز جراد

العام الدراسي: 2026

٣		مقدمة الدراسة
٤		مشكلة الدراسة
٦		أهمية الدراسة
٧		أهداف الدراسة
٨		أسئلة الدراسة
٩		فروض الدراسة
١٠		الدراسات السابقة:
١٦		الفجوة البحثية
١٧		المنطلقات النظرية للدراسة
٢٠		المنهجية وطرق البحث:
٢٠		مجتمع وعينة الدراسة
٢١		مصادر جمع البيانات
٢٢		أداة الدراسة
٢٣		الأساليب الإحصائية المستخدمة
٢٣		حدود الدراسة
٢٥		المراجع:

مقدمة الدراسة

تُعدّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصادات الحديثة على المستويين المحلي والعالمي، إذ تُشكّل ما يزيد على (٩٠٪) من إجمالي حجم المنشآت الاقتصادية في معظم دول العالم، وتُساهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل والحدّ من معدلات البطالة والفقر. وقد اكتسبت هذه المنشآت أهميةً متزايدةً في العقدين الأخيرين نظراً لدورها المحوري في تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الابتكار، وتوطين التكنولوجيا، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة التي تسعى إلى الانتقال من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى بناء اقتصاد معرفي متنوع. (Al Dabbas, 2023)

وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإنها تواجه جملةً من العقبات التمويلية التي تحدّ من انطلاقها ونموها، تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل من القنوات التقليدية بسبب صرامة شروط الضمانات، والتعقيدات الإدارية والبيروقراطية، وارتفاع تكلفة الاقتراض، فضلاً عن إجماع شريحة واسعة من رواد الأعمال عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية ومعتقديّة، مما يُضيق قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية التقليدية ويعمّق فجوة الشمول المالي في المجتمعات المسلمة (سعيد، ٢٠١٢).

برز التمويل الإسلامي بوصفه بديلاً تموالياً متكاملًا يقوم على أسس شرعية تستند إلى مبدأ الغنم بالغرم والمشاركة في الربح والخسارة، وتحريم الفائدة الربوية، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. ويوفر التمويل الإسلامي عبر صيغه المتعددة كالمrabحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم، حلولاً تمويلية مرنة تتلاءم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها المتباينة، سواء أكانت متعلقةً بتمويل الأصول الثابتة أم برأس المال العامل أم بمشاريع التوسع والنمو (شريط وزغلامي، ٢٠١٨).

إن نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة يُمثّل هدفاً استراتيجياً للسياسات الاقتصادية في الدول التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتعزيز مرونتها في مواجهة الصدمات، ويتحقق هذا النمو عبر أبعاد متعددة تشمل نمو المبيعات والإيرادات، وزيادة حجم رأس المال، وتوسّع الحصة السوقية، وارتفاع مستويات التوظيف، وتطوير المنتجات والخدمات. ويرتبط نمو هذه المنشآت بجملة من العوامل، في مقدمتها

توافر التمويل الملائم وتنوّع مصادره، وجودة البيئة المؤسسية والتشريعية الحاضنة لها (الباحوث، ٢٠١٧).

وقد أظهرت الأدبيات أن نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتأثر بمنظومة متكاملة من العوامل الداعمة التي تشمل التمويل، والثقافة المالية، والشمول المالي، والبيئة الرقمية، إذ إن كفاية التمويل وحده لا تكفي ما لم تُصاحبه معرفة كافية بأدوات التمويل المتاحة وقدرة على استخدامها بكفاءة. كما يُسهم الشمول المالي الإسلامي في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الشرعية، مما ينعكس إيجاباً على قدرة هذه المنشآت على النمو والتوسع في الأسواق. (Masrizal et al., 2024)

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي بأبعاده (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصةً في ظل الاهتمام المتنامي بالصناعة المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية بوصفها إحدى الركائز الاستراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أولت المنشآت الصغيرة والمتوسطة اهتماماً بالغاً، ووضعت لها مستهدفات طموحة لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠٪) إلى (٣٥٪). وتأتي هذه الدراسة استجابةً لهذا التوجه الاستراتيجي، ومحاولةً لسدّ الفجوة البحثية في تحليل الأثر المتكامل لأبعاد التمويل الإسلامي على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة السعودية .

مشكلة الدراسة

تُشكّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية أحد أهم محاور التحول الاقتصادي المنشود ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، إذ استهدفت الرؤية رفع مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠٪) إلى (٣٥٪) بحلول عام ٢٠٣٠، ورفع نسبة تمويلها من إجمالي التمويل المصرفي من (٢٪) إلى (٢٠٪). وعلى الرغم من الجهود الحكومية المكثفة التي بذلتها المملكة عبر إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة “منشآت”، وبنك التنمية الاجتماعية، وصندوق الصناديق، وغيرها من المبادرات، فإن هذه المنشآت لا تزال تواجه تحديات تمويلية جوهرية تحدّ من قدرتها على النمو والتوسع، ومن أبرزها ضعف وصولها إلى التمويل المصرفي الملائم لطبيعة نشاطها وحجمها ومراحل نموها المختلفة (سلام، ٢٠٢٠).

وتتفاقم هذه المشكلة في ظل تحفّظ شريحة واسعة من رؤّاد الأعمال في المملكة على التعامل مع صيغ التمويل التقليدية القائمة على الفائدة لأسباب شرعية، مما يجعل التمويل الإسلامي بصيغه المتنوعة خياراً استراتيجياً لسدّ هذه الفجوة التمويلية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتحفيز نمو هذا القطاع الحيوي. وعلى الرغم من التوسع الكبير الذي شهدته الصناعة المالية الإسلامية في المملكة، وريادتها على المستوى العالمي في الأصول المصرفية الإسلامية، فإن الأدبيات تُشير إلى وجود تباين واضح بين حجم هذه الصناعة وحجم استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من منتجاتها، حيث لا تزال هذه المنشآت تعتمد بدرجة كبيرة على صيغة المرابحة، فيما تظل الاستفادة من صيغ المشاركة والمضاربة والاستئصال محدودة على الرغم من كونها الأقرب إلى تحقيق مبدأ المشاركة الحقيقية في الربح والخسارة (بوكرديد وبن علي، ٢٠٢١).

وقد كشفت الدراسات السابقة عن نتائج متباينة فيما يتعلق بحجم الأثر الذي تُحدثه أبعاد التمويل الإسلامي المختلفة في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ إذ أشارت دراسة (Al Dabbas, 2023) إلى أن اعتماد هذه المنشآت على التمويل الإسلامي في الأردن جاء بدرجة متوسطة، في حين توصّلت دراسة (Hartanto & Suparyanto, 2023) إلى أن التمويل الإسلامي يُؤثّر إيجاباً في نمو المنشآت في إندونيسيا، كما أظهرت دراسة (جوي وبن ساحة، ٢٠١٥) هيمنة صيغة المرابحة على قرارات التمويل في الجزائر، مما يعكس فجوة في فهم الأثر التفاضلي لكل بُعد من أبعاد التمويل الإسلامي على أبعاد النمو المختلفة للمنشآت، وهي فجوة تعمّقها ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة في السياق السعودي.

ويُضاف إلى ما سبق أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التمويل الإسلامي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد ركّزت إما على البُعد الوصفي النظري، أو على تجارب دول أخرى ذات بيئات مؤسسية وتشريعية مغايرة للبيئة السعودية، مما يُصعّب تعميم نتائجها على السياق المحلي (Hussain & Ismail, 2025). كذلك تناولت جلّ الدراسات المتغير المستقل بشكل كلي دون تفكيك أبعاده وقياس أثر كل بُعد على حدة، ودون ربطه بأبعاد النمو المتعددة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنمو المبيعات، وحجم رأس المال، والحصة السوقية، ومستوى التوظيف، وتطوير المنتجات، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

وبناءً على ما تقدّم، تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر التمويل الإسلامي بأبعاده (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية)

- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالتمويل الإسلامي ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسدّ الفجوة البحثية المتعلقة بندرة الدراسات التطبيقية في البيئة السعودية.
- تُقدّم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملًا يربط بين أبعاد التمويل الإسلامي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) وأبعاد نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تستمد الدراسة أهميتها العلمية من حداثة موضوعها وارتباطه بمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة برفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تُوفّر الدراسة أداةً قياسيةً يُمكن الاعتماد عليها في دراسات لاحقة لقياس أثر أبعاد التمويل الإسلامي على متغيرات تابعة مختلفة.
- تفتح الدراسة آفاقاً بحثيةً جديدةً للباحثين لدراسة متغيرات وسيطة ومعدّلة في العلاقة بين التمويل الإسلامي ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)

- تُقدّم الدراسة نتائج تطبيقيةً يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في الجهات الرقابية والتنظيمية كالبنك المركزي السعودي (ساما) والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في تطوير السياسات التمويلية.
- تُساعد نتائج الدراسة إدارات البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على تصميم منتجات تمويلية مبتكرة تتلاءم مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- تُوفّر الدراسة معلومات قيّمة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُمكنهم من اختيار الصيغ التمويلية الإسلامية الأنسب لطبيعة أنشطتهم ومراحل نمو منشآتهم.
- تُسهم الدراسة في دعم مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة برفع مساهمة القطاع الخاص وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تُقدّم الدراسة توصياتٍ عمليةً لتعزيز دور التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس

تهدف الدراسة إلى دراسة أثر التمويل الإسلامي بأبعاده (المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:

- التعرف على المفهوم النظري للتمويل الإسلامي وصيغه المختلفة، وبيان خصائصه ومزاياه بوصفه بديلاً تموالياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وحصر التحديات التمويلية التي تواجهها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- قياس أثر التمويل بصيغة المربحة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- قياس أثر التمويل بصيغة المشاركة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- قياس أثر التمويل بصيغة المضاربة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- قياس أثر التمويل بصيغة الإجارة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- قياس أثر التمويل بصيغة الاستصناع على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة حول أثر التمويل الإسلامي على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (نوع النشاط، حجم المنشأة، عمر المنشأة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
- الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي تُسهم في تعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس

ما أثر التمويل الإسلامي بأبعاده (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠؟

وينتفع من هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، هي:

- ما مفهوم التمويل الإسلامي وصيغته، وما خصائصه ومزاياه بوصفه بديلاً تموالياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
- ما واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والتحديات التمويلية التي تواجهها؟
- ما أثر التمويل بصيغة المrabحة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر التمويل بصيغة المشاركة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

- ما أثر التمويل بصيغة المضاربة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر التمويل بصيغة الإجارة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر التمويل بصيغة الاستصناع على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ في آراء عينة الدراسة حول أثر التمويل الإسلامي على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (نوع النشاط، حجم المنشأة، عمر المنشأة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

فروض الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها، تسعى الدراسة إلى اختبار الفروض الآتية:

الفرض الرئيس الأول

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ للتمويل الإسلامي بأبعاده (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع منه الفروض الفرعية الآتية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ للتمويل بصيغة المrabحة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ للتمويل بصيغة المشاركة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ للتمويل بصيغة المضاربة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) للتمويل بصيغة الإجارة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) للتمويل بصيغة الاستصناع على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

الفرض الرئيس الثاني

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) في آراء عينة الدراسة حول أثر التمويل الإسلامي على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (نوع النشاط، حجم المنشأة، عمر المنشأة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (التمويل الإسلامي) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسات العربية

دراسة شريط وزغلامي: (2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل المصرفي الإسلامي بأبعاده (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع) في تمويل الاستثمار في الاقتصاد السوداني الذي تبنى أسس النظام المصرفي الإسلامي منذ عقود، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القياسي، وتكونت العينة من بيانات الجهاز المصرفي السوداني خلال فترة زمنية ممتدة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يُسهم بشكل فعال في تمويل الاستثمار الحقيقي في السودان، وأن صيغة المربحة تحتل الصدارة بين الصيغ التمويلية المستخدمة، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع صيغ التمويل الإسلامي والابتعاد عن التركيز في صيغة المربحة، وتشجيع صيغ المشاركة والمضاربة لما لها من أثر أعمق على تمويل الاستثمار الحقيقي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة بوكريد وبني علي: (2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تقنية التمويل الإسلامي للمشروع بأبعاده (هياكل التمويل الإسلامي، أدوات التمويل، الصكوك الإسلامية) في تمويل المشاريع الكبرى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من مشروع

مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تقنية التمويل الإسلامي للمشروع تُعدّ من أنجع أساليب تمويل المشاريع الكبرى، وأن الصكوك الإسلامية تمثل أداة تمويلية فعّالة استطاعت تعبئة موارد ضخمة لإنجاز المشروع، وأوصت الدراسة بضرورة تعميم تجربة تمويل المشاريع الكبرى بالصيغ الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لهذا النوع من التمويل.

دراسة دريد والطاوس: (2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي بأبعاده (المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة) في تعزيز الشمول المالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع أسلوب دراسة الحالة، وتكونت العينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يُعدّ قناة مهمة لتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال استقطاب فئات جديدة من المجتمع كانت ممتنعة عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية، وأن هناك علاقة إيجابية بين توفر منتجات التمويل الإسلامي ومستوى الشمول المالي، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع شبكة البنوك الإسلامية وتنويع منتجاتها ورفع الوعي المجتمعي بمزاياها.

دراسة عيساوي ومايو: (2020) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي بأبعاده (الصيغ التشاركية، صيغ البيوع، الصكوك، الزكاة والوقف) في تمويل التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من الأدبيات النظرية وتجارب بعض الدول في التمويل الإسلامي للتنمية المستدامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمتلك مقومات ذاتية تجعله أكثر انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن صيغه التمويلية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتوفير فرص العمل، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور مؤسسات التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع التنمية المستدامة، وتطوير أدوات مالية إسلامية مبتكرة تخدم هذا الهدف.

الدراسات الأجنبية

دراسة: (2023) Menne et al. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد الاقتصاد الشرعي (الرقمنة الاقتصادية، الثقافة المالية، رأس المال البشري، دور المؤسسات المالية الإسلامية) على الأداء

المالي الإسلامي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي بأسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) ، وتكونت العينة من عدد من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تعزيز الاقتصاد الشرعي والرقمنة الاقتصادية والثقافة المالية ورأس المال البشري ودور المؤسسات المالية الإسلامية جميعها تؤثر تأثيراً إيجابياً معنوياً في الأداء المالي الإسلامي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين السياسات الحكومية الداعمة، وإنشاء بنية تحتية مالية شرعية قوية لدعم أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

دراسة: Hartanto & Suparyanto (2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات التمويل الإسلامي بأبعاده (المرابحة، المضاربة، المشاركة، القرض الحسن) في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) في إندونيسيا من منظور الاقتصاد الإسلامي، واستخدمت الدراسة منهج المراجعة المنهجية للأدبيات (Systematic Literature Review) ، وتكونت العينة من مجموعة من الدراسات والأبحاث المحكمة في هذا المجال، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ممارسات التمويل الإسلامي تؤثر تأثيراً إيجابياً في نمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا، وأن هذه المنشآت تُعدّ من أبرز المستفيدين من منتجات التمويل الإسلامي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي بمنتجات التمويل الإسلامي وتوسيع وصولها إلى شرائح أوسع من أصحاب المنشآت.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (المنشآت الصغيرة والمتوسطة) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسات العربية

دراسة أبو عجيبة: (2014) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي بأبعاده (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم) في تمويل رأس المال العامل للمنشآت الصغيرة، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وتكونت العينة من الأدبيات النظرية والتجارب التطبيقية لبعض البنوك الإسلامية في تمويل رأس المال العامل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للتمويل الإسلامي دوراً محورياً في توفير رأس المال العامل للمنشآت الصغيرة، وأن صيغتي المrabحة والسلم من

أنسب الصيغ لتلبية احتياجات هذه المنشآت من التمويل قصير الأجل، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المنتجات التمويلية الإسلامية الموجهة لتمويل رأس المال العامل، وتيسير إجراءات الحصول عليها لدعم استمرارية المنشآت الصغيرة ونموها.

دراسة جوعي وبن ساحة: (2015) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور صيغ التمويل الإسلامي بأبعادها (المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة، وتكونت العينة من ملفات تمويل عملاء بنك البركة الجزائري وكالة غرداية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تمثل بديلاً تمويلياً ملائماً لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن صيغة المربحة هي الأكثر استخداماً في تمويل هذه المؤسسات على مستوى وكالة بنك البركة بغرداية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع صيغ التمويل المستخدمة والابتعاد عن التركيز في صيغة المربحة، وتشجيع صيغ المشاركة والمضاربة لأثرها الإيجابي في تنمية هذه المؤسسات.

دراسة الباحث: (2017) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي بأبعاده (المربحة، صيغ المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) في دعم المشروعات الصغيرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من الأدبيات النظرية وتجارب المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يوفر حلاً مناسباً لمشكلات التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة من خلال صيغه المتنوعة، وأن صيغ المشاركة تعدّ أكثر ملاءمة لطبيعة هذه المشروعات لكونها تقوم على مبدأ الغنم بالغرم، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المصارف الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة، وإنشاء أقسام متخصصة داخلها لتقديم خدمات مصممة خصيصاً لهذه الشريحة.

دراسة سعيد: (2012) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنك الإسلامي الأردني بأبعاده (سياسات التمويل، صيغ التمويل الإسلامي، الخدمات المصرفية المقدمة) في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من بيانات البنك الإسلامي الأردني وعينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعاملة معه، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للبنك الإسلامي الأردني دوراً فاعلاً في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير صيغ تمويلية متعددة تتلاءم

مع طبيعة هذه المنشآت، وأن هذا الدعم انعكس إيجاباً على أداء المنشآت ونموها، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية الموجهة لهذه المنشآت، وتخفيف الضمانات المطلوبة، ورفع سقف التمويل الممنوح.

دراسة سلام: (2020) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات، رفاة العملاء) على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للشمول المالي أثراً إيجابياً معنوياً في تعزيز أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحقيق نموها في المملكة العربية السعودية، وأن هناك توافقاً بين مبادرات الشمول المالي وأهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بتنمية هذه المنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الحكومية والمصرفية لتعزيز الشمول المالي، وتوفير منتجات مالية إسلامية مبتكرة تخدم هذا القطاع الحيوي.

دراسة سماي: (2010) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحاضنات التكنولوجية بأبعادها (الخدمات الاستشارية، الدعم التقني، التدريب والتأهيل، ربط المنشآت بمصادر التمويل) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من الأدبيات النظرية والتجارب الدولية للحاضنات التكنولوجية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحاضنات التكنولوجية تسهم بشكل فعال في مساعدة المنشآت الصغيرة على تجاوز مشكلاتها الأولية والحد من احتمالات فشلها من خلال توفير بيئة داعمة متكاملة، وأوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج الحاضنات التكنولوجية في الدول النامية، وتوفير الدعم الحكومي والمالي اللازم لإنشائها وتطويرها.

الدراسات الأجنبية

دراسة Hussain & Ismail (2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي بأبعاده (المراحة، المشاركة، الإجارة، الصكوك) في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت الدراسة منهج المراجعة الأدبية المنهجية، وتكونت العينة من الوثائق والمنشورات العلمية الصادرة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) والمتعلقة بتوظيف منتجات التمويل الإسلامي في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دمج التمويل الإسلامي في خطط أعمال المنشآت الصغيرة

والمتوسطة يمكن أن يكون محفزاً للنمو الاقتصادي العادل والحدّ من الإقصاء المالي وتعزيز الروح الريادية، مع الإشارة إلى تحديات تتعلق بضعف الثقافة المالية والأطر التشريعية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنشيط المالي الإسلامي، وتطوير الأطر التنظيمية الداعمة، وإجراء مزيد من الدراسات التطبيقية لقياس الآثار طويلة الأجل.

دراسة: (Sukmana & Trianto (2025) / Masrizal, Sukmana & Trianto (2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الثقافة المالية الإسلامية بأبعادها (السلوك، الاتجاهات، المعرفة، المهارات) في أداء أعمال المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على الدور الوسيط للشمول المالي الإسلامي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي بأسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، وتكونت العينة من (١٩٧) منشأة صغيرة ومتوسطة في إقليم رياو بإندونيسيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الثقافة المالية الإسلامية تُعدّ متغيراً مهماً لزيادة الشمول المالي الإسلامي، وأن لكليهما تأثيراً معنوياً في تطوير أداء أعمال هذه المنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة أن يقوم صانعو السياسات والمؤسسات المالية الإسلامية بدور استباقي في توسيع نطاق الخدمات وتوفير بيئة تنظيمية داعمة لهذا القطاع.

دراسة: (Al Dabbas (2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي بأبعاده (المربحة، الإجارة المنتهية بالتملك، المشاركة، المضاربة، الاستصناع) في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب الاستبانة، وتكونت العينة من (١٠٠) من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعاملين مع البنوك الإسلامية في الأردن، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية على التمويل الإسلامي جاءت بدرجة متوسطة، وأن صيغة المربحة تحتل المرتبة الأولى بين صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة تليها الإجارة المنتهية بالتملك ثم المشاركة، وأن دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية هذه المنشآت جاء بدرجة مرتفعة، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تمويل البنوك الإسلامية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص محافظ مستقلة لهذا النوع من التمويل، وتخفيف الضمانات المطلوبة.

الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض المتأني للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين التمويل الإسلامي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتضح أن ثمة أوجه اتفاق وأوجه اختلاف مع الدراسة الحالية، وهي التي تُشكّل في مجملها الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها. فمن حيث **أوجه الاتفاق**، تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة كدراسة (شريط وزغلامي، ٢٠١٨) ودراسة (أبو عجيبة، ٢٠١٤) ودراسة (Al Dabbas, 2023) ودراسة (Hartanto & Suparyanto, 2023) في تناولها للتمويل الإسلامي بوصفه متغيراً مستقلاً ذا أثر محتمل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تتفق معها في اعتماد بعض صيغ التمويل الإسلامي (المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) بوصفها أبعاداً للمتغير المستقل، وتتفق أيضاً في استخدام المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي عام، وفي الاعتماد على الاستبانة أداة لجمع البيانات في الدراسات التطبيقية منها.

أما من حيث **أوجه الاختلاف**، فتتميز الدراسة الحالية عن سابقتها في عدة جوانب جوهرية، أولها **البيئة التطبيقية**؛ إذ إن معظم الدراسات السابقة أُجريت في بيئات مغايرة كالجزائر (جوي وبن ساحة، ٢٠١٥؛ دريد والطاوس، ٢٠٢١) والأردن (سعيد، ٢٠١٢؛ Al Dabbas, 2023) وإندونيسيا (Menne et al., 2023)؛ (Masrizal et al., 2024) والسودان (شريط وزغلامي، ٢٠١٨)، في حين تتناول الدراسة الحالية البيئة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تتميز بخصوصية تشريعية ومؤسسية، وبريادة عالمية في الصناعة المالية الإسلامية.

ويتمثل الاختلاف الثاني في **تفكيك أبعاد المتغير المستقل**؛ إذ إن جلّ الدراسات السابقة كدراسة (الباحوث، ٢٠١٧) ودراسة (Hussain & Ismail, 2025) قد تناولت التمويل الإسلامي بشكل كلي دون قياس الأثر التفاضلي لكل بُعد من أبعاده على حدة، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى قياس أثر كل بُعد من أبعاد التمويل الإسلامي بصورة مستقلة، مما يُتيح فهماً أعمق للأثر النسبي لكل صيغة تمويلية. ويتمثل الاختلاف الثالث في **تناول المتغير التابع**؛ إذ ركّزت بعض الدراسات على التنمية المستدامة (عيساوي ومايو، ٢٠٢٠) أو تمويل الاستثمار (شريط وزغلامي، ٢٠١٨) أو الشمول المالي (دريد والطاوس، ٢٠٢١) أو الأداء المالي الإسلامي (Menne et al., 2023)، في حين تُركّز

الدراسة الحالية على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأبعاده المتعددة كنمو المبيعات وحجم رأس المال والحصة السوقية ومستوى التوظيف وتطوير المنتجات. ويتمثل الاختلاف الرابع في ربط الدراسة بالسياق الاستراتيجي لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وهو ما لم تتناوله معظم الدراسات السابقة باستثناء دراسة (سلام، ٢٠٢٠) التي تناولت الشمول المالي لا التمويل الإسلامي. وعليه، تتبلور الفجوة البحثية في غياب دراسة تطبيقية شاملة تقيس الأثر التفاضلي لأبعاد التمويل الإسلامي على أبعاد نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهي الفجوة التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: الإطار النظري

يستند الإطار النظري للدراسة إلى مجموعة من النظريات والأطر الفكرية التي تُفسّر العلاقة بين التمويل الإسلامي ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي مقدّمة هذه الأطر نظرية التمويل الإسلامي التي تنطلق من مرجعية شرعية قائمة على تحريم الربا والغرر والميسر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم)، وهي نظرية تتميز بأنها لا تفصل بين الجوانب الاقتصادية والقيم الأخلاقية، بل تُدمجها في منظومة تمويلية متكاملة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية معاً (شريط وزغلامي، ٢٠١٨).

وتستند الدراسة كذلك إلى نظرية التمويل بالمشاركة (Profit and Loss Sharing Theory) التي تُعدّ من أهم النظريات التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وتفترض أن اقتسام المخاطر بين الممول ورائد الأعمال يُحفّز الأخير على الأداء الأفضل ويُنتج مشاريع أكثر إنتاجية واستدامة من التمويل بالفائدة الثابتة. كما تستند الدراسة إلى نظرية فجوة التمويل (Financing Gap Theory) التي تُشير إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من فجوة تمويلية هيكلية بسبب عدم قدرتها على تلبية شروط التمويل التقليدي، وأن التمويل الإسلامي بمرونة صيغته يمكن أن يُسهم في سدّ هذه الفجوة (أبو عجيبة، ٢٠١٤).

وتُوظَّف الدراسة أيضاً **نظرية النمو المؤسسي (Firm Growth Theory)** التي تُفسّر نمو المنشآت من خلال جملة من العوامل الداخلية والخارجية، ومن أبرزها توافر التمويل الملائم بوصفه أحد أهم العوامل الخارجية المحفّزة للنمو. وتُكمّل هذه النظريات **نظرية الشمول المالي** التي تفترض أن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يُعزّز نمو المنشآت وأداءها، وأن التمويل الإسلامي يُمثّل قناةً مهمةً لتحقيق الشمول المالي في المجتمعات التي تُفضّل التعامل الشرعي. (Masrizal et al., 2024)

ثانياً: مصطلحات الدراسة

التمويل الإسلامي

- **المفهوم النظري:** يُعرّف التمويل الإسلامي بأنه توفير الأموال العينية أو النقدية اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يخلو من الفائدة الربوية والغرر والميسر، ويقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي.
- **المفهوم الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عيّنة الدراسة عن مدى استفادة منشأته من صيغ التمويل الإسلامي المُقدّمة من البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ويُقاس بأبعاده الخمسة (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) من خلال الاستبانة المُعدّة لهذا الغرض.

المرابحة

- **المفهوم النظري:** عقد بيع يقوم فيه البنك بشراء سلعة بناءً على طلب العميل، ثم بيعها له بثمانها الأصلي مضافاً إليه ربح متفق عليه، ويجوز أن يُدفع الثمن مؤجلاً أو مقدّماً.
- **المفهوم الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عيّنة الدراسة على العبارات المتعلقة ببُعد المربحة في الاستبانة.

المشاركة

- **المفهوم النظري** : عقد بين طرفين أو أكثر على المساهمة في رأس مال مشروع معيّن، ويقتسمون الأرباح بحسب ما اتفقوا عليه، ويتحملون الخسائر بنسبة مساهمة كلّ منهم في رأس المال.

- **المفهوم الإجرائي** : الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عيّنة الدراسة على العبارات المتعلقة ببُعد المشاركة في الاستبانة.

المضاربة

- **المفهوم النظري** : عقد شراكة بين طرفين، يُقدّم أحدهما (رب المال) رأس المال، ويُقدّم الآخر (المضارب) العمل والخبرة، ويقتسمان الربح بنسبة متفق عليها، فيما يتحمل رب المال الخسارة المالية ما لم تكن ناتجة عن تعدّي أو تقصير من المضارب.
- **المفهوم الإجرائي** : الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عيّنة الدراسة على العبارات المتعلقة ببُعد المضاربة في الاستبانة.

الإجارة

- **المفهوم النظري** : عقد يقوم بموجبه البنك بشراء أصل معيّن وتأجيره للعميل مقابل أجره محدّد لفترة زمنية متفق عليها، وقد تنتهي الإجارة بتملك الأصل للعميل (الإجارة المنتهية بالتملك).
- **المفهوم الإجرائي** : الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عيّنة الدراسة على العبارات المتعلقة ببُعد الإجارة في الاستبانة.

الاستصناع

- **المفهوم النظري** : عقد على شراء ما سيُصنع، يلتزم بموجبه الصانع بتقديم مصنوع موصوف في الذمة وفق مواصفات محدّدّة مقابل ثمن متفق عليه يُدفع في الحال أو مؤجّلاً أو على أقساط.
- **المفهوم الإجرائي** : الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عيّنة الدراسة على العبارات المتعلقة ببُعد الاستصناع في الاستبانة.

نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- **المفهوم النظري:** التغير الإيجابي في المؤشرات الكمية والنوعية للمنشأة عبر الزمن، والذي يشمل نمو الإيرادات والمبيعات، وزيادة حجم رأس المال، وتوسع الحصة السوقية، وارتفاع مستوى التوظيف، وتطوير المنتجات والخدمات.
- **المفهوم الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عينة الدراسة عن مدى تحقق النمو في منشأته وفقاً لأبعاده المختلفة (نمو المبيعات، نمو رأس المال، الحصة السوقية، نمو التوظيف، تطوير المنتجات) من خلال الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

المنهجية وطرق البحث:

سوف تعتمد الدراسة الحالية على **المنهج الوصفي التحليلي** بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في الواقع، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، وتحليلها تحليلاً كمياً وكيفياً للوصول إلى استنتاجات علمية تسهم في فهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة. وسوف يُستخدم هذا المنهج في وصف واقع التمويل الإسلامي وأبعاده (المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع)، ووصف واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتحليل طبيعة الأثر الذي تحدثه أبعاد التمويل الإسلامي على نمو هذه المنشآت في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

كما ستستعين الدراسة **بالمنهج الاستقرائي** في مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، بهدف بناء الإطار النظري وصياغة فروض الدراسة وتصميم أدواتها. وستوظف الدراسة **الأسلوب الكمي** في جمع البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة عبر أداة الاستبانة، ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة والإجابة عن أسئلتها بموضوعية ودقة علمية، والوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

سوف يتكوّن **مجتمع الدراسة** من جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية والمسجلة لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، والتي تتعامل مع البنوك الإسلامية

أو النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. ووفقاً لأحدث إحصاءات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية نحو (1,297,000) منشأة، تُشكّل المنشآت الصغيرة منها ما نسبته (١٢.٧٪) والمنشآت المتوسطة نحو (٠.٧٪)، فيما يتوزّع الجزء الأكبر بين المنشآت متناهية الصغر، وتنتشر هذه المنشآت في مختلف مناطق المملكة مع تركّز واضح في المناطق الرئيسية كالرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية.

ونظراً لصعوبة إجراء الدراسة على مجتمع الدراسة بكامله لضخامة حجمه وتشتته الجغرافي، فسوف تعتمد الدراسة على أسلوب العيّنة الميسّرة (المتاحة) من أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعاملين مع البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية. وسوف يتم تحديد حجم العيّنة وفقاً لمعادلة (Krejcie & Morgan) لتحديد حجم العيّات، حيث يبلغ الحد الأدنى المناسب للعيّنة عند مجتمع بهذا الحجم نحو (384) مفردة عند مستوى ثقة (٩٥٪) وهامش خطأ (٥٪). وسوف يُوزّع عدد (450) استبانة على أفراد العيّنة تحسباً لحالات الفقد وعدم الاستجابة، ويُتوقع استرداد نحو (400) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وذلك بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة.

مصادر جمع البيانات

سوف تعتمد الدراسة الحالية على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات التي سيتم جمعها ميدانياً من مفردات عيّنة الدراسة من أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية عبر أداة الاستبانة المُصمّمة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة.
- **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والمراجع العلمية، والدوريات المحكّمة، والرسائل الجامعية، والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، إضافةً إلى التقارير الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية كالهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة “منشآت”، والبنك المركزي السعودي (ساما)، ووزارة المالية، ومؤسسات التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة

سوف تُستخدم الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من مفردات عينة الدراسة، وسوف يتم تصميمها وفقاً للإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة، وستُعرض على مجموعة من المحكمين المتخصصين للتحقق من صدقها الظاهري ومحتواها، كما ستُختبر ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ. وستتكون الاستبانة من الأقسام الآتية:

القسم الأول: البيانات الأولية والديموغرافية لمفردات العينة (نوع النشاط، حجم المنشأة، عمر المنشأة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: فقرات قياس أبعاد المتغير المستقل (التمويل الإسلامي)، ويتوزع على خمسة أبعاد على النحو الآتي:

البعد	عدد الفقرات
المربحة	4 فقرات
المشاركة	4 فقرات
المضاربة	4 فقرات
الإجارة	4 فقرات
الاستصناع	4 فقرات
إجمالي فقرات المتغير المستقل	20 فقرة

القسم الثالث: فقرات قياس المتغير التابع (نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بوصفه متغيراً أحادي المحور، ويتكون من (12) فقرة.

وبذلك يبلغ إجمالي فقرات الاستبانة (32) فقرة، وسوف يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من (موافق بشدة = ٥) إلى (غير موافق بشدة = ١)، بهدف قياس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

سوف تُعالج بيانات الدراسة إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وسوف تُوظَّف مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية بما يخدم أهداف الدراسة واختبار فروضها، وذلك على النحو الآتي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عيّنة الدراسة الديموغرافية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس اتجاهات إجابات أفراد العيّنة نحو فقرات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس الصدق البنائي للاستبانة والعلاقة بين متغيرات الدراسة.
- اختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار الأثر الكلي لأبعاد المتغير المستقل مجتمعةً على المتغير التابع.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) واختبار (T-Test) للكشف عن الفروق في آراء العيّنة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.
- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للكشف عن مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

حدود الدراسة

سوف تلتزم الدراسة الحالية بجملة من الحدود التي تُحدّد نطاقها ومجالها، وهي:

- **الحدود الموضوعية:** ستقتصر الدراسة على قياس أثر التمويل الإسلامي بأبعاده (المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع) بوصفه متغيراً مستقلاً، على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوصفه متغيراً تابعاً في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- **الحدود المكانية:** ستُطبق الدراسة في نطاق المملكة العربية السعودية، وتحديداً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعاملة مع البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.
- **الحدود البشرية:** ستقتصر الدراسة على أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بوصفهم الفئة الأقدر على تقديم البيانات المطلوبة.
- **الحدود الزمانية:** سوف تُجرى الدراسة الميدانية خلال العام (٢٠٢٦/٢٠٢٧م).

المراجع:

أ - الدراسات العربية

شريط، كمال، و زغلامى، مريم. (٢٠١٨). دور التمويل المصرفي الإسلامي في تمويل الاستثمار: دراسة حالة السودان. المؤتمر العلمي الدولي: دور المصارف الإسلامية في التنمية، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٤٥١ - ٤٦٤. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/913670>

أبوعجيلة، علاء مصطفى عبدالمقصود. (٢٠١٤). دور التمويل الإسلامي في تمويل رأس المال العامل للمنشآت الصغيرة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣ ، ٤٨٣ - ٥١١. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/660646>

بوكريدي، عبدالقادر، و بن علي، بلعزوز. (٢٠٢١). دور تقنية التمويل الإسلامي للمشروع في تمويل المشاريع الكبرى: دراسة حالة مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمملكة العربية السعودية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مج١٧، ع٢٧ ، ١٧١ - ١٩٠. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1235208>

جوغي، خديجة، و بن ساحة، علي قدور. (٢٠١٥). دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة وكالة غرداية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1015665>

عيساوي، سيهام، و مايو، عبدالله. (٢٠٢٠). التمويل الإسلامي ودوره في تمويل التنمية المستدامة. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج٥، ع١٤ ، ١٥٠ - ١٦٦. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1140575>

الباحوث، عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز. (٢٠١٧). دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مج ٣، ع ١٤٥ ، ١٧١ - مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/845884>

دريد، حنان، و الطاوس، غريب. (٢٠٢١). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، مج ٧، ع ١٤ ،

٢٧٦ - ٢٩٥. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1156567>

سماي، علي. (٢٠١٠). دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أبحاث اقتصادية وإدارية، ع ٧ ، ١٣٢ - ١٦٤. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/92643>

سلام، محمد أحمد عبد الخالق. (٢٠٢٠). أثر الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية ٢٠٣٠. مجلة العلوم الشرعية، مج ١٣، ع ٥٤ ، ٣٧٩١ - ٣٨٢٨.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1078816>

سعيد، حسين. (٢٠١٢). دور البنك الإسلامي الأردني في دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج ٢٠، ع ٣ ، ٦٠. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/515042>

Hussain, S., & Ismail, M. (2025). Exploring the role of Islamic finance in supporting SME growth: A review study. *Regional Lens*, 4(1), 225–231

Hartanto, S., & Suparyanto, T. (2023). Islamic finance practices in micro, small, and medium enterprises in Indonesia: A systematic literature review. *Millah: Journal of Religious Studies*, 435–464.

. Menne, F., Mardjuni, S., Yusuf, M., Ruslan, M., Arifuddin, A., & Iskandar, I. (2023). Sharia economy, Islamic financial performance and factors that influence it—Evidence from Indonesia. *Economies*, 11(4), 111.

Masrizal, M., Sukmana, R., & Trianto, B. (2024). The effect of Islamic financial literacy on business performance with emphasis on the role of Islamic financial inclusion: case study in Indonesia. *Journal of Islamic Marketing*, 16(1), 166–192.

Sukmana, R., & Trianto, B. (2025). The effect of Islamic financial literacy on business performance with emphasis on the role of Islamic financial inclusion: case study in Indonesia. *Journal of Islamic Marketing*, 16(1), 166–192.

Al Dabbas, M. M. (2023). The role of Islamic Finance in the development of small and medium enterprises in Jordan. *Journal of Logistics, Informatics and Service Science*, 10(1), 20–30.

Mid Ocean University

College of Management

Department of business administration



**The Role of Islamic Finance in Supporting the Growth of Small and
Medium Enterprises (SMEs) in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by

Mohamed Ramzi Ali

٢٠٢١ . ١٠ . ١٠

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad

1448-2026